ICC-ASP/15/19

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
10 November 2016

ARABIC
Original: English

الدورة الخامسة عشرة

لاهاي، ١٦- ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

تقرير المكتب عن خطة عمل جمعية الدول الأطراف الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه الكامل

أولا- مقدمة

١- اعتمدت جمعية الدول الأطراف في دورتها الخامسة بتوافق الآراء خطة عملها الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه الكامل (فيما يلي ''خطة العمل'').[١]

٢- ورحبت جمعية الدول الأطراف (فيما يلي ''الجمعية'') في دورتها الرابعة عشرة بالتقرير السنوي الذي قدمه المكتب بشأن خطة العمل وأيدت التوصيات الواردة فيه، وطلبت إلى المكتب مواصلة رصد تنفيذ الخطة وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الخامسة عشرة.[٢]

٣- وتدعو خطة العمل الدول الأطراف إلى استخدام الوسائل السياسية والمالية والتقنية المتاحة لها لتقوم على نحو استباقي بتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل من خلال العلاقات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، تدعو خطة العمل أمانة جمعية الدول الأطراف (فيما يلي ''الأمانة'') إلى دعم الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز عالمية النظام الأساسي وتنفيذه الكامل بأداء دور جهة التنسيق لتبادل المعلومات، في حدود الموارد المتاحة، بما في ذلك عن طريق جمع تلك المعلومات والحرص على نشرها. وتطلب الخطة أيضا إلى الجمعية، من خلال مكتبها، أن تُبقي خطة العمل قيد الاستعراض.

٤- وقرر مكتب جمعية الدول الأطراف إعادة تعيين جمهورية قبرص ومملكة الدانمرك في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦ جهتين منسقتين قُطريتين لتيسير تنفيذ خطة العمل.

---

[١] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة، لاهاي، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦* (ICC-ASP/5/32)، الجزء الثالث، ICC-ASP/5/Res.3، المرفق الأول.

[٢] القرار ICC-ASP/14/Res.4،المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الفقرة ٥، والمرفق الأول، الفقرة ١.

٥- ويشمل هذا التقرير الفترة المنقضية بعد اعتماد التقرير السابق (ICC-ASP/14/31 المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥) إلى غاية تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٦. وخلال الفترة المذكورة، عقدت الجهتان المنسقتان مشاورات وجلسات إحاطة لإبلاغ الدول ومسؤولي المحكمة والمجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى بمستجدات التقدم المحرز في المناقشات المتعلقة بخطة العمل، والاستماع إلى اقتراحاتهم وتعليقاتهم وتوصياتهم وزيادة أوجه التآزر. ولم يُقترح إدخال أي تعديلات على بنود خطة العمل الحالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانيا- مستجدات الجهود الرامية إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل

ألف- أنشطة المحكمة

٦- ساهمت المحكمة بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل بتعاون وثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك رئيس الجمعية والجهتان المنسقتان المعنيتان بخطة العمل والدول الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني.

٧- ونظمت المحكمة حلقتين دراسيتين عن التعاون في غابورون، بوتسوانا، يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وفي بوخارست، رومانيا، يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦. وضمت الحلقتان ممثلين حكوميين من ما مجموعه ٢٤ دولة طرفا وأربع دول غير أطراف. وكان تنفيذ نظام روما الأساسي على الصعيد الوطني بندا في جدول أعمال الحلقتين الدراسيتين كلتيهما. وفي الحلقة الدراسية المعقودة في بوخارست، خُصصت حلقة عمل كاملة لعالمية نظام روما الأساسي والتشريعات الوطنية المتعلقة بتنفيذه. ومكّنت الحلقتان الدراسيتان أيضا من رفع مستوى وعي الدول غير الأطراف بالمحكمة الجنائية الدولية من خلال التفاعل مع المحكمة ومع الدول الأطراف، وتشجيع تلك الدول على التفكير في الانضمام إلى نظام روما الأساسي. وتلقت الحلقتان الدراسيتان الدعم المالي من المفوضية الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، تولت هولندا والنرويج رعاية الحلقة الدراسية التي عُقدت في غابورون.

٨- وعقدت المحكمة حلقة دراسية مدتها أسبوع حول موضوع التعاون لمنسقيها العاملين في بلدان الحالات في لاهاي في الفترة من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، مما مكّن من إجراء مناقشات متعمقة وتبادل الخبرات بشأن المسائل العملية المتعلقة بالتعاون. وحظيت هذه الحلقة الدراسية بدعم المفوضية الأوروبية وهولندا وفنلندا.

٩- وعُقدت الندوة المشتركة الرابعة بين الاتحاد الأفريقي والمحكمة الجنائية الدولية في أديس أبابا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بدعم من المنظمة الدولية للفرنكوفونية والمفوضية الأوروبية، وركزت على التكامل وتشجيع المزيد من المشاركة والتفاهم المتبادل. وعُقدت المائدة المستديرة الثانية بين المحكمة والاتحاد الأوروبي في بروكسل في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٦. وأجرى وفد المحكمة بقيادة رئيس القلم مناقشات مع ممثلي الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية والمفوضية الأوروبية حول سبل تشجيع التصديق على نظام روما الأساسي وتنفيذه على الصعيد الوطني، وخاصة في سياق الاستراتيجية العالمية المتعلقة بالسياسات الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي.

١٠- وشددت رئيسة المحكمة على أهمية التوصل إلى التصديق العالمي على نظام روما الأساسي في العديد من تصريحاتها العامة، بما في ذلك أثناء مشاركتها في المناسبة التي نظمتها البعثة الدائمة لإيطاليا حول موضوع ''العدالة الجنائية الدولية في الأمم المتحدة وأهمية تولي زمامها على الصعيد الوطني''،

وكذلك في الخطب التي ألقتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١١- وقامت المدعية العامة برحلتين إلى جنيف، حيث أطلعت أعضاء السلك الدبلوماسي، بما فيه مجموعة أصدقاء المحكمة الجنائية الدولية، على أحدث التطورات في المحكمة، وسلطت الضوء على الأعمال الهامة الذي أُنجزت في جنيف في مجال تحقيق العالمية، وذلك في سياق الاستعراض الدوري الشامل. وشاركت المدعية العامة أيضا في مناسبة نُظمت في داكار، السنغال، احتفالا بيوم ١٧ تموز/يوليه باعتباره يوما للعدالة الجنائية الدولية، واستضافها رئيس الجمعية، الوزير صديقي كابا. وقد سلطت تلك المناسبة الضوء على أمور منها أهمية تحقيق العالمية.

١٢- وعلى نطاق أوسع، دعا كبار مسؤولي المحكمة إلى النهوض بأهداف خطة العمل في خطبهم ومن خلال مشاركتهم في العديد من المؤتمرات والحلقات الدراسية الأخرى والاجتماعات التي عقدوها مع مختلف المحاورين.

١٣- وطيلة الفترة المشمولة بالتقرير، اغتنم كبار مسؤولي المحكمة العديد من الفرص – سواء خلال زيارات أصحاب المصلحة الخارجيين إلى المحكمة أو أثناء سفر أولئك المسؤولين في مهام رسمية – للتواصل مع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين وغيرهم من أصحاب المصلحة في عدد كبير من الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الجزائر وأنغولا وأرمينيا وأذربيجان ومصر وإندونيسيا وإيران والعراق وكازاخستان وكيريباس والكويت والمغرب وموزامبيق ونيبال والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وتركيا وأوكرانيا والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وخلال تلك المناقشات، شجع مسؤولو المحكمة على التفكير في الانضمام إلى نظام روما الأساسي أو التصديق عليه، مؤكدين على الدور الهام الذي يؤديه النظام في الجهود المبذولة على الصعيد العالمي من أجل المساءلة، وموضحين العديد من المسائل القانونية والتقنية ذات الصلة بالمحكمة وأدوار الدول الأطراف والتزاماتها.

١٤- كما إن أنشطة الإعلام العام التي تقوم بها المحكمة لفائدة الجمهور، والتي تشمل على وجه الخصوص موقع المحكمة الجديد والمحسّن، والاحتفالات بذكرى يوم العدالة الجنائية الدولية (١٧ تموز/يوليه)، فضلا عن الدعم المقدم لمسابقات المحاكمات الصورية بمختلف اللغات، بما فيها اللغتان الصينية والروسية، تظل بمثابة أداة قيِّمة للتوعية وتوفير المعلومات، وتكتسي أهمية بالغة في التشجيع على تحقيق العالمية والتنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي. وقد زار المحكمة ما يقرب من ٠٠٠ ٩ زائر من الدول الأطراف وغير الأطراف، وقُدمت لهم عروض إعلامية عن المحكمة وولايتها وأنشطتها الحالية.

باء- أنشطة الأمانة ورئيس الجمعية

١٥- عقد رئيس جمعية الدول الأطراف، السيد صديقي كابا، سلسلة من الاجتماعات على مدار السنة، شجع فيها الدول على أن تصبح أطرافا في نظام روما الأساسي وفي اتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، كما شدد على أهمية قيام الدول بوضع تشريعات للتنفيذ على الصعيد الوطني.

١٦- وألقى الرئيس في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦ كلمة في حفل أقامته المحكمة للترحيب بالسلفادور باعتبارها الدولة الطرف الرابعة والعشرين بعد المائة. وشارك الرئيس كابا في حلقة دراسية نظمها في داكار يوم ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٦ حول موضوع ''تصدِّي العدالة الجنائية الدولية للجرائم الجنسية والقائمة على نوع الجنس''، حضرها عدد من وزراء العدل وغيرهم من الخبراء بمناسبة يوم العدالة

الجنائية الدولية. كما زار الرئيس المسؤولين الحكوميين في توغو في آب/أغسطس ٢٠١٦ في إطار التشجيع على تحقيق عالمية نظام روما الأساسي.

١٧- وعلاوة على ذلك، عقد الرئيس سلسلة من الاجتماعات في نيويورك في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ على هامش الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، تضمنت لقاءات ثنائية على المستوى الوزاري مع الدول الأطراف وغير الأطراف للتشجيع على تحقيق عالمية نظام روما الأساسي، واعتماد تشريعات التنفيذ الوطنية التي من شأنها أن تدعم مبدأ التكامل والتعاون مع المحكمة، وتعزيز الحوار بين أفريقيا والمحكمة.

١٨- وألقى الرئيس كابا كلمة في حلقة دراسية نظمها معهد دراسات السلام في أديس أبابا في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦ حول مستقبل العدالة الجنائية الدولية في أفريقيا. وعقد الرئيس أيضا في نيسان/أبريل ٢٠١٦ اجتماعا للقضاة الأفارقة حول موضوع التدريب على المعايير الدولية للعدالة الجنائية وتطبيقها. كما نظم الرئيس ندوة للصحفيين لعرض معجم عن العدالة وزيادة فهمهم لنظام روما الأساسي وسير عمل المحكمة.

١٩- وواصلت أمانة الجمعية تقديم دعمها لجمع المعلومات عن تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل. ويمكن الاطلاع على المعلومات التي قدمتها الدول والمنظمات الدولية على الموقع الشبكي للجمعية.

جيم- أنشطة الجهتين المنسقتين

٢٠- خلال المشاورات غير الرسمية التي أجراها الفريق العامل في لاهاي في ٩ أيار/مايو ٢٠١٦، قدمت الجهتان المنسقتان برنامج عمل يتضمن، في جملة أمور، زيادة التركيز على الجهود التي تبذلها الدول الأطراف ذاتها، واتباع نهج أكثر تركيزا تجاه الدول غير الأطراف، وتعزيز التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة، وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط التواصل الاجتماعي في تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل. وشملت المسائل التي أثيرت أثناء تلك المشاورات أهمية اتباع نهج هادئ في تشجيع الدول على التفكير في التصديق أو الانضمام، وأهمية عدم إهمال الطرق التقليدية في توزيع المعلومات، مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط التواصل الاجتماعي، ودور المنظمات الإقليمية، وأهمية مراعاة النظم القانونية المختلفة عند تناول الطابع العالمي والتنفيذ الكامل. وبناء على برنامج العمل، واصل المنسقون القُطريون إجراء مشاورات غير رسمية مع العديد من الجهات الفاعلة في بيئات مختلفة.

٢١- وبالإضافة إلى الاجتماعات المفتوحة، عقدت الجهتان المنسقتان مشاورات ثنائية مشتركة وعلى انفراد مع ممثلي الدول وأعضاء المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأمانة على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى وزراء الشؤون الخارجية. وحيثما أمكن، أثيرت مسألة الطابع العالمي على المستوى السياسي على أساس ثنائي.

٢٢- وفي لاهاي، واصلت الجهتان المنسقتان تنظيم اجتماعات تنسيقية غير رسمية مع ممثلي المحكمة وجمعية الدول الأطراف والمجتمع المدني. ويتمثل الهدف من هذه الاجتماعات في تعزيز التنسيق وتحديد سبل استكشاف أوجه التآزر، وكيفية المضي في تطوير هذه الآلية غير الرسمية.

٢٣- وأجرت الجهتان المنسقتان أيضا حوارا مع الأمانة بشأن تطوير موقع شبكي أكثر شمولا لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل، وهما تقومان بالتحضير لحملة على وسائط التواصل الاجتماعي بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية من جميع المناطق الجغرافية لتناول الشواغل المتكررة التي

تعرب عنها الدول غير الأطراف بشأن المحكمة. ومن المقرر أن تنطلق هذه الحملة رسميا في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يتواصل تطوير هذه المبادرة خلال السنوات المقبلة، بما في ذلك من خلال الصفحة الشبكية المخصصة لعالمية نظام روما الأساسي التي تعتزم الأمانة إنشاءها.

٢٤- وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، نظمت الممثليتان الدائمتان لكل من جمهورية قبرص ومملكة الدانمرك لدى الأمم المتحدة في جنيف مناسبة رفيعة المستوى حول موضوع ''نظام روما الأساسي والمساءلة وحماية حقوق الإنسان''، وذلك في مقر قصر الأمم. وكان من أبرز المتحدثين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، سعادة السيد زيد رعد الحسين، ورئيسة المحكمة الجنائية الدولية، سعادة القاضية سيلفيا أليخاندرا فرنانديز دي غورميندي، ورئيس لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، الأستاذ كلاوديو غروسمان، والأمين العام لمنظمة برلمانيون من أجل العمل العالمي، السيد ديفيد دونات كاتين، والممثل الدائم لأوغندا في جنيف، السفير كريستوفر أونيانغا آبار، والممثلة الدائمة لكوستاريكا في جنيف، السفيرة إيلين وايت غوميز. وتناول المتحدثون مواضيع منها كيف يمكن لنظام روما الأساسي أن يساهم في ترسيخ المساءلة الدولية الأوسع نطاقا عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وما إذا كان الانضمام إلى نظام روما الأساسي يعزز المساءلة القضائية الوطنية، وقدرة الدول على منع انتهاكات حقوق الإنسان، ومعضلة التعارض بين المساءلة وعمليات تحقيق السلام في حالات النزاع.

٢٥- وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أثناء الدورة الرابعة عشرة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، نظمت سفارة كل من جمهورية قبرص ومملكة الدانمرك في لاهاي مناسبة جانبية حول موضوع ''تبديد المفاهيم الخاطئة ومواجهة التحديات: السير نحو تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل''. وكان من أبرز المتحدثين في تلك المناسبة القاضي سانجي ماسينونو موناغينغ من المحكمة الجنائية الدولية، والسيدة ماري بيير أوليفيي من شعبة سيادة القانون بأمانة الكومنولث، والسيد رود راستان، المستشار القانوني لدى مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، والسيدة كريستين ميرشهارت، مديرة البرامج لدى الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية. وشدد المتحدثون على أهمية تبديد المفاهيم الخاطئة حول نظام روما الأساسي ومواصلة الحوار مع الدول غير الأطراف وتعزيز التثقيف بشأن المحكمة في تلك الدول.

٢٦- وفي نيويورك، وبمناسبة يوم العدالة الجنائية الدولية، نظمت البعثات الدائمة لكل من جمهورية قبرص ومملكة الدانمرك وإمارة ليختنشتاين في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ مناسبة حول موضوع ''تجربة السلفادور في التصديق على نظام روما الأساسي، بما فيه تعديلات كمبالا، والتطلع الى تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان''. وكان المتحدث الرئيسي في تلك المناسبة سعادة السيد هوغو مارتينيز، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية السلفادور، الذي تحدث عن التجربة الوطنية في بلده، مؤكدا في جملة أمور على أهمية دور معيار عدم سريان نظام روما الأساسي بأثر رجعي في قرار الانضمام إليه.

٢٧- وقامت الجهتان المنسقتان أيضا بأنشطة في جنيف في سياق الاستعراض الدوري الشامل، حيث قدمتا توصيات للدول غير الأطراف لتشجيعها على الانضمام إلى نظام روما الأساسي. وشاركت الجهتان المنسقتان كذلك بنشاط في أعمال مجموعة أصدقاء المحكمة الجنائية الدولية في جنيف، في حين واصلت الممثلية الدائمة لجمهورية قبرص قيامها بدورها التنسيقي إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٢٨- وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الجهتان المنسقتان دعمهما إلى منظمة برلمانيون من أجل العمل العالمي في تنظيم اجتماع الفريق العامل المعني بمكافحة الإفلات من العقاب في البلدان الأفريقية الناطقة

بالفرنسية في لومي، توغو، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وتهدف هذه المناسبة إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وحشد الدعم السياسي للمحكمة في المنطقة، وستضم عددا كبيرا من البرلمانيين من البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية.

٢٩- وأشارت الجهتان المنسقتان إلى المذكرة الشفوية السنوية التي طلبت فيها الأمانة إلى الدول أن تقدم معلومات عن الإجراءات المتخذة لتشجيع التصديق على نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل، وأكدتا أن عدد الردود لا يزال منخفضا جدا. وخلال المشاورات التي عُقدت، شجعت الجهتان المنسقتان جميع الدول الأطراف التي لم تقدم بعد المعلومات المطلوبة على القيام بذلك.

دال- أنشطة المنظمات الدولية وغيرها من المنظمات

٣٠- خلال دورات الاستعراض الدوري الشامل الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين، وهي عملية تقودها الدول برعاية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تلقت الدول قيد الاستعراض توصيات بشأن المحكمة، ولا سيما بشأن التصديق على نظام روما الأساسي، وتنفيذ تعديلات كمبالا واتفاق امتيازات المحكمة وحصاناتها على الصعيد المحلي والتصديق عليهما. وكانت الدول غير الأطراف التي تم التركيز عليها هي لبنان، وموريتانيا، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وموزامبيق، وميانمار، ونيبال، وعُمان، وبالاو، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وسنغافورة، وجزر سليمان، والصومال، والسودان، وسوازيلاند، وتايلاند. وقُدمت لكل هذه الدول توصيات تدعوها إلى التصديق على نظام روما الأساسي. كما قَدمت أكثر من أربعين دولة من جميع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة توصيات تدعو إلى التصديق على نظام روما الأساسي أثناء استعراض واحدة أو أكثر من الدول المذكورة غير الأطراف فيه. وقد أيدت ولايات ميكرونيزيا الموحدة وساو تومي وبرينسيبي التوصيات الداعية إلى التصديق على نظام روما الأساسي. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت عدة دول أطراف على توصيات تدعو إلى التنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي و/أو التصديق على اتفاق امتيازات المحكمة وحصاناتها وعلى تعديلات كمبالا، وهي هنغاريا والنيجر وباراغواي وسانت لوسيا وسورينام.

٣١- وواصل الاتحاد الأوروبي جهوده الحالية الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتعزيز فهم ولاية المحكمة، لا سيما أثناء الحوارات بشأن حقوق الإنسان التي يجريها الاتحاد مع نحو ٤٠ دولة، وذلك بواسطة القيام بحملات منهجية من المساعي الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم، أو تنظيم حلقات دراسية مخصصة محلية أو إقليمية، أو الإدراج المنهجي لأحكام تخص المحكمة في الاتفاقات التي يبرمها مع دول ثالثة، أو تقديم الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني التي تقوم بالدعوة إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي. وفي الاستراتيجية العالمية الجديدة لسياسات الاتحاد الأوروبي في مجال الشؤون الخارجية والأمن، التي صدرت في حزيران/يونيه ٢٠١٦ بعنوان ''رؤية مشتركة، عمل مشترك: أوروبا أقوى''، يرد أن ''الاتحاد الاوروبي سيدعو إلى نظام عالمي قائم على القواعد. فلدينا مصلحة في تعزيز القواعد المتفق عليها خدمة للصالح العام العالمي وإسهاما في عالم مستدام يسوده السلام. وسيدعو الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز نظام عالمي قائم على القواعد، تكون فيه التعددية مبدأ أساسيا والأمم المتحدة عنصرا جوهريا. وسيسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز القانون الجنائي الدولي وسيشجع على توسيع نطاق إقرار اختصاص المحكمة الجنائية الدولية''.

٣٢- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المنظمة الدولية للفرنكوفونية الدعوة إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي في دولها الأعضاء والدول التي مُنحت مركز المراقب فيها، وذلك استنادا إلى مذكرة التفاهم الموقعة مع المحكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وستقدم المنظمة الدولية للفرانكفونية دعمها

لتنظيم حلقة دراسية إقليمية حول المحكمة في نجامينا، تشاد، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، فضلا عن الحلقة الدراسية المشتركة بين المحكمة والاتحاد الأفريقي المقرر عقدها في أديس أبابا في نهاية عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، سيوقع مكتب المدعية العامة مع الرابطة الدولية للمدعين العامين الناطقين بالفرنسية اتفاقية للتعاون في الأشهر المقبلة.

٣٣- وواصلت رابطة الكومنولث أيضا تقديم الدعم لتحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل. وقد وضعت الرابطة لفائدة الدول الأعضاء فيها تشريعات نموذجية ومجموعات من أدوات التنفيذ المتعلقة بنظام روما الأساسي، وما فتئت تنظم برامج لبناء القدرات وزيادة الوعي. وتقدم الرابطة دعمها في المسائل المتعلقة بتنفيذ نظام روما الأساسي حسب الطلب.

٣٤- وواصلت منظمة الدول الأمريكية تقديم دعمها للمحكمة، بما في ذلك من خلال تنفيذ وثيقة ''تبادل الرسائل بشأن إنشاء اتفاق إطاري للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية''، التي وُقعت في مقر منظمة الدول الأمريكية في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١،[٣] والقرار الذي اتخذته المنظمة لاحقا في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، والذي يدعو إلى التصديق على نظام روما الأساسي والانضمام إليه، ويشير إلى أهمية إدراج تنفيذه في التشريعات المحلية.[٤] وفي ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦، عُقدت جلسة عمل بشأن المحكمة الجنائية الدولية في مقر منظمة الدول الأمريكية في واشنطن العاصمة بمشاركة الدول الأعضاء في المنظمة التي ليست أطرافا في نظام روما الأساسي. وشدد العديد من الوفود والمتحدثين على أهمية مواصلة تعزيز عالمية المحكمة الجنائية الدولية.

٣٥- ويقوم المجتمع المدني بدور بالغ الأهمية في رفع مستوى الوعي بالمحكمة، وزيادة التصديق على نظام روما الأساسي واتفاق امتيازات المحكمة وحصاناتها، والتشجيع على اعتماد تشريعات التنفيذ الوطنية، ومبدأ التكامل والتعاون بين الدول الأطراف والمحكمة. وواصلت المنظمات غير الحكومية نهجها الإقليمي والقطري في تعزيز عالمية المحكمة بسبل منها إيفاد بعثات إلى الدول غير الأطراف وعقد حلقات دراسية فيها. وواصل كل من الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية ومنظمة برلمانيون من أجل العمل العالمي أنشطتهما الهامة والواسعة النطاق في هذا المجال، حيث عقدا العديد من المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة.

هاء- الحلقات الدراسية والمناسبات والإجراءات الأخرى

٣٦- عُقدت حلقة دراسية للدول الأطراف في نظام روما الأساسي بشأن تفعيل اختصاص المحكمة بشأن جريمة العدوان في جامعة برينستون يومي ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بدعوة من الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وليختنشتاين وسلوفينيا وتونس، والمعهد العالمي لمنع العدوان، ومعهد ليختنشتاين لتقرير المصير. كما أقامت الأمم المتحدة في مقرها في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ مناسبة جانبية حول موضوع ''تجريم الاستخدام غير المشروع للقوة – تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن جريمة العدوان في عام ٢٠١٧''.

٣٧- واجتمعت الشبكة الوزارية غير الرسمية من أجل المحكمة الجنائية الدولية في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بدعوة من وزير خارجية ليختنشتاين. وتركز الشبكة بشكل خاص على تحقيق

[٣] انظر http://www.oas.org/es/sla/ddi/docs/acuerdos_bilaterales_41-2011.pdf.

[٤] انظر الوثيقة "Promotion of International Law" (AG/RES. 2852 (XLIV-O/14، وهي متاحة على الموقع http://www.oas.org/en/sla/dil/docs/AG-RES_2852_XLIV-O-14.pdf.

عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل، وهي تضم ٣٤ وزيرا منهم سعادة رئيس الجمعية، السيد صديقي كابا، وكذلك الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية.

ثالثا- الاستنتاجات والتحديات

٣٨- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت العضوية في نظام روما الأساسي ١٢٤ دولة بانضمام السلفادور إلى النظام.

٣٩- ومن المنظور الإقليمي، ومع انضمام السلفادور، لا تنقص من التمثيل الكامل لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلا خمس دول. ولا تزال المنطقة الأفريقية هي المنطقة التي ينتمي إليها أكبر عدد من الدول الأطراف. وتظل منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي الأقل تمثيلا، في حين أن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى من أكثر المناطق تمثيلا. وفي منطقة أوروبا الشرقية، هناك بضع دول لم تصبح أطرافا بعد.

٤٠- وإلى غاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بلغ عدد الدول التي صدقت على تعديلات نظام روما الأساسي المتعلقة بجريمة العدوان وعلى التعديلات التي أدخلت على المادة ٨ والتي اعتمدت في كمبالا ٣٢ دولة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدقت على مجموعتي التعديلات المذكورتين كل من شيلي والسلفادور وفنلندا وليتوانيا وهولندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وعلاوة على ذلك، صدقت جورجيا على تعديلات المادة ٨ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وصدقت أيسلندا ودولة فلسطين على التعديلات المتعلقة بجريمة العدوان في حزيران/يونيه ٢٠١٦.[٥]

٤١- وإلى غاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بلغ عدد الدول التي صدقت على اتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها ٧٥ دولة من بينها أوكرانيا، التي لم تصبح بعد طرفا في نظام روما الأساسي. وقد انضمت ساموا إلى الاتفاق في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٤٢- وبناء على المعلومات المقدَّمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل في صعوبات قانونية في تعديل الدستور أو التشريعات الوطنية من أجل التصديق على نظام روما الأساسي، والتحديات السياسية التي تعرقل عملية التصديق، والافتقار إلى الخبرة والموارد المالية، وقلة المعلومات عن كيفية أداء نظام روما الأساسي لوظائفه، وعدم توافر المساعدة التقنية.

٤٣- وإلى جانب تعزيز الإرادة السياسية، يجدر بأصحاب المصلحة أن يضاعفوا جهودهم في تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف الحالية أو المستقبلية التي لها أنظمة قانونية مماثلة عن طريق تبادل الخبرات والممارسات القانونية معها. وقد تم الترحيب باستباقية الدول الأطراف في التعرف على الدول التي يحتمل أن تصبح أطرافا وإقامة شراكات معها. وكما سبق الذكر، بذلت الدول جهودا في هذا الصدد على الصعيد الثنائي وبالاشتراك مع المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الأنشطة.

٤٤- وبالنظر إلى أهداف خطة العمل، تم التأكيد على أن الدول الأطراف ينبغي أن تسعى إلى توفير المعلومات ذات الصلة على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال تزويد الأمانة بمعلومات عن الأنشطة المضطلع بها في مجال تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل.

---

[٥] انظر: https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XVIII-10-b&chapter=18&lang=en.

رابعا- التوصيات

٤٥- بشكل عام، هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود الحثيثة لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل. ويجري بالفعل الاضطلاع بالعديد من الأنشطة على أساس مستمر، وينبغي أن يتواصل استكشاف مجالات تحسين التنسيق وتحديد أوجه التآزر الممكنة. ومن شأن تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط التواصل الاجتماعي أن يؤدي دورا هاما في هذا الصدد، لا سيما في الاتصال بالأوساط الجامعية والطلاب. وإزاء هذه الخلفية، تقدَّم التوصيات التالية:

ألف- إلى جمعية الدول الأطراف

١- مواصلة رصد تنفيذ خطة العمل عن كثب.

باء- إلى الدول الأطراف

٢- مواصلة تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل قدر المستطاع من خلال علاقاتها الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية والمحكمة؛

٣- مواصلة بذل جهودها الرامية إلى نشر المعلومات عن المحكمة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك من خلال المناسبات والحلقات الدراسية والمنشورات والدورات التعليمية وغير ذلك من المبادرات التي من شأنها أن ترفع مستوى الوعي بعمل المحكمة؛

٤- مواصلة تزويد الأمانة بالمعلومات المستكملة ذات الصلة بعالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل، بما في ذلك المعلومات المستجدة عن كيفية الاتصال بالجهات المنسِّقة الوطنية؛

٥- مواصلة تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل قدر المستطاع بالتعاون مع المجتمع المدني والأوساط الجامعية والمنظمات الدولية والمنظمات المهنية؛

٦- التعاون مع المجتمع المدني والأوساط الجامعية والمنظمات الدولية والجمعيات المهنية على تنظيم حلقات دراسية وحلقات نقاش ومناسبات في نيويورك ولاهاي وفي مختلف المناطق، يتم التركيز فيها على تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل، ونشر معلومات حول عمل المحكمة وأحكام نظام روما الأساسي؛

٧- مواصلة تقديم كل ما يمكن من المساعدة التقنية والمالية إلى للدول التي ترغب في أن تصبح أطرافا في نظام روما الأساسي، وإلى الدول التي ترغب في إدراج تنفيذ النظام الأساسي في تشريعاتها الوطنية؛

٨- تقديم ما يمكن من الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم إلى المجتمع المدني والأوساط الجامعية والمنظمات الدولية والجمعيات المهنية التي تقدم المساعدة التقنية للتغلب على العقبات التي تواجه التصديق والتنفيذ المحددة في هذا التقرير؛

٩- مواصلة المساهمة في الصندوق الاستئماني لأقل البلدان نموا وغيرها من الدول النامية لتعزيز حضور الدول غير الأطراف في دورات الجمعية؛

١٠- مواصلة التعاون مع المحكمة لتمكينها من أداء وظائفها وفقا لذلك.

جيم- إلى أمانة جمعية الدول الأطراف

١١- مواصلة تقديم الدعم إلى الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل عن طريق القيام بدور جهة التنسيق لتبادل المعلومات، وبإتاحة معلومات مستكملة في هذا الشأن، بما في ذلك على الموقع الشبكي للمحكمة؛

١٢- تجميع معلومات عن جميع الموارد المتاحة والجهات المانحة المحتملة وإتاحتها على الموقع الشبكي للمحكمة ليسهل على الدول الاطلاع عليها؛

١٣- إعداد مصفوفة لأغراض تعزيز سبل تبادل المعلومات بين المستفيدين المحتملين والجهات المانحة التي تقدم المساعدة التقنية.

المرفق الأول

مشروع النص المقترح إدراجه في القرار الجامع

عالمية نظام روما الأساسي

١- *ترحب* بالدولة التي أصبحت طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية منذ الدورة الرابعة عشرة للجمعية، وتدعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافا فيه إلى أن تصبح أطرافا في نظام روما الأساسي، بصيغته المعدلة، في أقرب وقت ممكن، *وتدعو* جميع الدول الأطراف إلى تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز عالميته؛

٢- *تدعو* جميع المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني، إلى تكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز العالمية؛

٣- *تقرر* إبقاء حالة التصديقات قيد الاستعراض، ورصد التطورات في مجال تشريعات التنفيذ، في جملة أمور، بهدف تيسير تقديم المساعدة التقنية التي قد تود الدول الأطراف في نظام روما الأساسي أو الدول التي ترغب في أن تصبح أطرافا فيه أن تطلبها من الدول الأطراف أو المؤسسات الأخرى في المجالات ذات الصلة؛

٤- *تشير* إلى أن التصديق على نظام روما الأساسي يجب أن يقابله التنفيذ الوطني للالتزامات المنبثقة عنه، وتحديدا بوضع تشريعات التنفيذ، وخاصة في مجالات القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والمساعدة القضائية والتعاون الدولي مع المحكمة، وفي هذا الصدد، ***تهيب*** بالدول الأطراف في نظام روما الأساسي التي لم تعتمد بعد تشريعات التنفيذ المذكورة أن تقوم بذلك على سبيل الأولوية، ***وتشجعها*** على اعتماد أحكام بشأن الضحايا حسب الاقتضاء؛

٥- ***ترحب*** بتقرير المكتب بشأن تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل،[١] ***وتلاحظ مع التقدير*** جهود كل من رئيسة المحكمة، ومكتب المدعية العامة، ورئيس جمعية الدول الأطراف، وجمعية الدول الأطراف، والدول الأطراف، والمجتمع المدني من أجل تعزيز فعالية الجهود المتعلقة بتحقيق العالمية والرامية إلى تشجيع الدول على أن تصبح أطرافا في نظام روما الأساسي، بصيغته المعدلة، وفي اتفاق امتيازات المحكمة وحصاناتها، فضلا عن الجهود ذات الصلة المبذولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان؛

المرفق الأول

ولايات جمعية الدول الأطراف خلال فترة ما بين الدورتين

١- فيما يتعلق بعالمية نظام روما الأساسي، (أ) تؤيد التوصيات الواردة في تقرير المكتب عن خطة العمل الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل؛ و (ب) تطلب إلى المكتب أن يواصل رصد تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الكامل وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في دورتها السادسة عشرة؛

---

[١] ICC-ASP/15/19.